

خلال ورشة عمل نظمها «شمس» في «النجاح»

دعوة وسائل الإعلام لأخذ دورها في تعزيز التماسك الاجتماعي ورفع الوعي به

الصحية وغيرها من مظاهر الحياة المختلفة، وهذه العوامل للادبة عندما ترتبط بالأمان والتحرر من الخوف يحدث داخل المجتمع ما يمكن تسميته بالتفاعل الإيجابي بين الأفراد والمجموعات، ولكي يتحقق التماسك الاجتماعي لابد من تجاوز المساواة إلى العدالة، كما أن القوانين والدساتير مكتوبة بطريقة مثالية، لكن هناك فجوة كبيرة بين ما هو مكتوب والممارسات العملية، ومن هنا تأتي أهمية السياق الثقافي كآلية مهمة تساعد في تفعيل المكتوب في الواقع.

موضحاً أن هناك فجوة عميقة بين القوانين التي تدعو إلى المساواة وبين الممارسات العملية والتي أدت في النهاية إلى مجتمع يحكمه العلاقات أكثر من مجتمع يحكمه القانون، وهذه العملية تجعل المساواة مفهوماً نخوياً وتسهم في عملية الفرز الطائفي، وتدمر عملية التعددية، والتي هي الأساس الرئيسي لعملية التماسك الاجتماعي، وإن ربط المساواة بالعدالة أمر مهم لتحقيق التعددية الإيجابية، وذلك لأن التعددية حينما ترتبط بالامتيازات والمصالح الخاصة تعتبر أداة تفتيت وتدمير، ولكن التعددية تسهم في ثراء التماسك الاجتماعي حينما تؤسس على مفهوم التنوع وأحقية كل شخص في فرص متساوية دون النظر إلى خلفيته الدينية أو السياسية أو العرقية.

وفي نهاية اللقاء، أوصى المشاركون بضرورة توطئ مفهوم التماسك الاجتماعي ورفع الوعي به من خلال الأنشطة، وأن تأخذ وسائل الإعلام دورها في تناول مفهوم التماسك الاجتماعي من جوانب مختلفة، وضرورة أن تأخذ مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها في زرع قيم التماسك الاجتماعي.

الصغيرة والكبيرة خصوصاً عندما تتوفر في هذه الجماعات صفات اعتماد الفرد على اللقائيس والقيم المشتركة، وتماسك أفراد الجماعة بسبب المصالح المشتركة، والتزام الفرد بأخلاقية وسلوكية جماعته، أي أنه علاقة تعبيرية إيجابية تقع بين شخصين أو أكثر.

وأشار إلى أن التماسك الاجتماعي ما بين أبناء الوطن الواحد، يظهر جلياً عندما يواجه الوطن بعض المحن أو الأزمات، خاصة عندما يكون هذا الخطر خارجياً، فتتوحد الأمة وتقوي روابطها دفاعاً عن وطنها الذي يضم الجميع دون تمييز أو تفرقة، فوحدة الوطن هي الغاية، وهي الوسيلة للتماسك والتضامن.

وقال خلف أن التماسك الاجتماعي يمكن التعبير عنه بالبناء الاجتماعي، فمظاهر الحياة للتنوع يمكن أن تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة، وفي هذا السياق يكون القانون هو للنظم للعلاقات الاجتماعية والنظام السياسي والاقتصادي، كما تلعب العادات والتقاليد دوراً مهماً في عملية البناء الاجتماعي.

وأوضح العديد من العلامات المهمة لعملية التماسك الاجتماعي، من أهمها التوازن الداخلي الذي يساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود، كما أن النظرة الكلية للمجتمع تسهم في عملية التوازن الداخلي، ومع ذلك لا يوجد مجتمع في حالة تكامل تام، فعملية التوازن الديناميكي هي العملية السائدة التي تسهم في تغيير المجتمع، وهذا التوازن يتحقق عندما يتفق المجتمع على منظومة القيم الحاكمة والسعي إلى تطبيق القانون.

مشيراً إلى أن هناك عوامل عديدة لاستمرار عملية التماسك الاجتماعي، من أهمها الجوانب المادية التي تتمثل في العمل والسكن والرعاية

خبرت هذه الثورات والتحوّلات كانت تتسم بغياب شبه كامل للديمقراطية، ودرجة كبيرة ومتنوعة من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والتي شكلت الأرضية التي انطلقت منها هذه الثورات، كما أنه في بعض الدول التي شهدت أو ما تزال تشهد تحوّلًا، فإن التحول حدث عن طريق العنف والذي يؤدي بالضرورة إلى انقسامات حادة تأخذ الطابع القومي أو العرقي أو الطائفي، ما يعني أن عملية التحول الديمقراطي لن تكون مكتملة طالما أنها تقوم على إقصاء البعض من المشاركة السياسية أو عدم الاستفادة من ثروات المجتمع، أما السبب الثالث فهو لأن عملية التحول الديمقراطي في العديد من هذه البلدان لم تتجاوز حتى الآن تغييراً في الهياكل السياسية للأنظمة التي تم تغييرها، والتّركيز أكثر ما يكون على القوانين والانتخابات، ولم تنجز هذه الثورات بعد للمشروع الديمقراطي الذي يستند إلى حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين.

وقال أن درجة التماسك الاجتماعي لأي مجتمع تعتمد على طبيعة الجماعات والنظم والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على أنماط سلوك الأفراد داخل المجتمع، وهو ما يستعمل عادة في حالة الجماعات الاجتماعية

وأضاف أن مصطلح التماسك الاجتماعي، أو البناء الاجتماعي، المعروف سياسياً بالوحدة الوطنية، يعد أحد مصطلحات علم الاجتماع التي تستعمل في وصف الحالات التي يرتبط فيها الأفراد، أحدهم بالآخر بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة.

وأوضح أن المجتمع للتماسك شرط أساسي للديمقراطية السياسية والاستقرار الاجتماعي، وعندما يتحقق ذلك، يكون للمجتمع قادراً على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج، والوصول إلى نمط اقتصادي أفضل على المدى البعيد، مبيّناً أن الديمقراطية هي نظام يضمن للمواطنين ممارسة حقوقهم في نظام سياسي مبني على العدالة القانونية، وكذلك فإن التماسك الاجتماعي يهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية بين المواطنين، كما أن الديمقراطية تعتبر الحارس للمصلحة العامة من خلال حكم الناس لأنفسهم، وكذلك بشكل التماسك الاجتماعي ضمانة لمستوى لائق من العيشة يسمح للناس بأن يحكموا أنفسهم.



وأوضح خلف أن مفهوم التماسك الاجتماعي والديمقراطية لهما أهمية بالغة في هذه المرحلة التي تشهد تحوّلًا نحو الديمقراطية في العديد من الدول العربية، لعدة أسباب أهمها أن الدول التي

ناليس - الرواد للصحافة والإعلام - عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورشة عمل في جامعة النجاح الوطنية بعنوان "التماسك الاجتماعي والديمقراطية في فلسطين".

وافتح الورشة لإبراهيم العبد من مركز شمس معرّفًا بالمركز ونشاطاته وأهدافه التي تصب في تعزيز المشاركة الشبابية وزيادة الوعي وتعميق الثقافة في مجالات حقوق الإنسان، وقال أن هذه الورشة هي إحدى نشاطات مشروع الوعي المدني والانتقال إلى الديمقراطية، بدعم وتمويل من الصندوق الوطني الديمقراطي (NED).

من جهته، قال الدكتور سهيل خلف أن التماسك الاجتماعي يُعد الأساس للتين الذي تركز عليه الديمقراطية، وهو يشير إلى العلاقات والتفاعلات داخل المجتمع، ويبنى على جهد ديمقراطي ليؤسس لتوازن اجتماعي، وديناميكية اقتصادية، وهوية جامعة.

وقال أن الهدف من التماسك الاجتماعي هو إيجاد نظام مبني على المساواة والعدالة، ووضع ضوابط على النمو الاقتصادي الرأسمالي، وتلافي الانقسامات الاجتماعية، وبالتالي فالتماسك الاجتماعي هو عملية يتم من خلالها تعزيز اللواظنة بتقليص أشكال عدم المساواة كافة في المجتمع.

منح جديدة لطلاب المرحلة الثانوية

Kennedy-Lugar Youth Exchange and Study Program (YES)

(YES)